



OHCHR REGISTRY

N/Réf. 15/1/4 - 168/2024

28 MAI 2024

Recipients : S.PB

Enclosure .....

La Mission permanente du Liban auprès de l'Office des Nations Unies et des Organisations Internationales à Genève présente ses compliments au Rapporteur spécial sur la question des Minorités - Bureau du Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme-, et en référence à sa note en date du 22 mars 2024 sur les dispositions institutionnelles des Etats qui permettent aux droits des minorités de s'épanouir , a l'honneur de lui faire parvenir ci-joint la réponse communiquée par le Ministère de la justice relative au sujet mentionné ci-dessus .

La Mission permanente du Liban compte sur la gracieuse indulgence de l'estimable Bureau du Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme vis-à-vis du dépassement involontaire des délais.

La Mission permanente du Liban saisit cette occasion pour renouveler au Bureau du Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme, l'assurance de sa haute considération.

Genève le 27 mai 2024.



**Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme**  
**Palais Wilson**  
**Rue des Pâquis, 52**  
**1201 Genève**

٥٧٨٩  
٥/١٤  
منظار

الجمهورية اللبنانية  
وزارة العدل  
المديرية العامة

جاتب وزارة الخارجية والمغتربين

الرقم: ٥٧٣٠

الموضوع: طلب معلومات حول مسألة الأقليات

المرجع: - كتابكم رقم ٨/٥٦٧ (أ) تاريخ ٢٠٢٤/٤/١٥

- كتاب بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف رقم ٨/١٧٦ تاريخ

٢٠٢٤/٣/٢٧

كتاب المقرر الخاص المعنى بمسألة الأقليات تاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٢.

#### إشارةً إلى الموضوع والمرجع أعلاه،

إن المقرر الخاص المعنى بمسألة الأقليات أرسل إلى الدولة اللبنانية كتاباً تمنى بموجبه من الحكومة الحصول على معلومات حول مسألة الأقليات وذلك من خلال الإجابة على عدد من الأسئلة المرفقة طي كتابه.

والإجابة على المعاملة المذكورة سوف نقوم بإعطاء فكرة عامة حول النظام اللبناني استناداً إلى ما جاء في الدستور الذي تنص الفقرة "ج" من مقدمته على أن "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز أو تفضيل".

وقد خصص الدستور اللبناني الفصل الثاني من الباب الأول منه لتحديد حقوق جميع اللبنانيين وواجباتهم وذلك ب مختلف انتماءاتهم الدينية (علمًا أنه يمكن تقسيم المجتمع اللبناني على أساس طائفي وليس عرقي أو إثنوي مثلًا).

ونعرض في ما يلي لأبرز هذه الحقوق:



- المساواة أمام القانون: تنص المادة ٧ من الدستور على أن "كل اللبنانيين سواء لدى القانون ويتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم".
  - الحرية الشخصية ومبدأ شرعية الجرائم والعقوبات: تنص المادة ٨ من الدستور على أن "الحرية الشخصية مصونة وفي القانون ولا يمكن أن يُقتضى على أحد أو يُحبس أو يوقف إلا وفقاً لأحكام القانون ولا يمكن تحديد جرم أو تعين عقوبة إلا بمقتضى القانون."
  - حرية الدين أو المعتقد: تنص المادة ٩ من الدستور على ما يلي: "حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتاديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتケف حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام وهي تضمن أيضاً للأهليين على اختلاف ملتهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية."
  - الحق في التعليم: تنص المادة ١٠ من الدستور على أن "التعليم حرّ ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك الأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية".
  - الحق في تولي الوظائف العامة: بدورها تنص المادة ١٢ من الدستور على ما يلي: "لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون."
  - حرية الرأي والتعبير: تنص المادة ١٣ من الدستور على أن "حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها محفوظة ضمن دائرة القانون".
- يُستثنى إذاً من خلال ما سبق أعلاه، أن مبدأ المساواة في احترام الحقوق وضمانها دون أي تمييز هو من المبادئ الدستورية الأساسية المكرسة في النظام اللبناني. فالقوانين المدنية والجزائية هي نصوص عامة وتطبق على جميع اللبنانيين على السواء وبدون أي تمييز باستثناء القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية.
- ويعود سبب هذا الاستثناء إلى التنوّع الديني الذي يتميّز به لبنان حيث يوجد ١٨ طائفة معترف بها رسمياً وهي: السنة، الشيعة، العلوية، الإسماعيلية، الدرزية، اليهودية، المارونية، الروم الأرثوذكس، الروم الكاثوليك،الأرمن الأرثوذكس،الأرمن الكاثوليك، السوريان الأرثوذكس، السوريان الكاثوليك، الكلدانية، اللاتينية، الإنجيلية، القبطية، الأشورية؛ علماً بأن عدداً من هذه الطوائف يُعتبر من الأقليات في النظام اللبناني، إلا أن ذلك لا يؤثر على استفادتها من مبدأ عدم التمييز المشار إليه أعلاه.

أما بالنسبة للإجراءات المتخذة للقضاء على أشكال التمييز ضد الأجانب، فإن لبنان، وبسبب موقعه الجغرافي وإلتزامه إحترام حقوق الإنسان، فتح حدوده لجميع الأشخاص المعرضة حياتهم للخطر بسبب الإضطهاد أو الحروب أو الأوضاع الأمنية السيئة، فلستقبل منذ العام ١٩٤٨ عدداً كبيراً من اللاجئين الفلسطينيين بعد قيام إسرائيل بالإعتداء على أراضيهم وإغتصابها. وهو يعاني حالياً من وجود مليوني نازح سوري على أرضه بسبب الصراع في سوريا، بالإضافة إلى العراقيين الذين لجأوا إليه في ظل الأوضاع الأمنية السيئة التي شهدتها بلادهم، والى اليد العاملة الأجنبية الأخرى من مصرية، وسريلانكية، وفلبينية، وجنسيات مختلفة....

وتسعي الدولة جاهدةً لكفالة الحقوق الاجتماعية المعترف بها لهؤلاء الأجانب على قدم المساواة مع اللبنانيين، على الرغم من التكاليف الاجتماعية والاقتصادية التي تتسبب بها والزيادة الحادة في الفقر والبطالة وإتلاف نظم الصحة والتعليم وخدمات البنية التحتية.

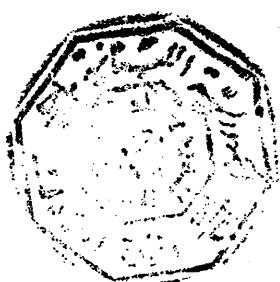
بعد إعطاء هذه اللῆمة عن المبدأ العام في الدستور اللبناني، فإن وزارة العدل سوف تجيب على الأسئلة الواردة في الكتاب الصادر عن المقرر الخاص موضوع هذه المعاملة الداخلية ضمن نطاق اختصاصها على الشكل التالي:

**السؤال رقم ١:** إن المصالح الخاصة بالأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات مصانة بموجب الدستور والقانون وفقاً للشرح الذي تم تقديمها أعلاه.

**السؤال رقم ٢:** يتتألف مجلس النواب اللبناني من ١٢٨ مقعداً يتوزعون مناصفةً بين مختلف الطوائف المسلمة والمسيحية؛ ولقد تم تخصيص عدد من هذه المقاعد للطوائف التي تعتبر من الأقليات، علمًا أن النائب المنتخب يصبح نائباً عن الأمة وليس فقط عن الطائفة التي يمثلها.

هذا مع العلم بأن المادة ٩٥ من الدستور تنص على ما يلي:

"على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين وال المسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية."



مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلس النواب والوزراء وتنفيذ الخطة المرحلية.

وفي المرحلة الانتقالية:

- أ- تمثل الوظائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة.
- ب- تُلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختصة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيد بمبادئ الاختصاص والكفاءة."

هذا مع العلم أنه بعد تعديل الدستور في العام ١٩٩٠ أصبحت المادة المادة ٢٢ منه تنص على ما يلي:  
"مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يُسْتَحدث مجلس الشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتحصر صلاحياته في القضايا المصيرية".

ولم يبصر مجلس الشيوخ النور بعد إذ لم يتم بعد انتخاب مجلس نواب على أساس غير طائفي.

السؤال رقم ٣: كلا، لا يتم عزل الأقلية عن القرارات التي تتخذها الدولة للأسباب التي تم التطرق إليها أعلاه.

السؤال رقم ٤: سبقت الإشارة إلى مبدأ المساواة بين جميع اللبنانيين في مختلف النواحي: السياسية والاجتماعية والثقافية... لذلك لا يتم استثناء أي فئة منهم من القرارات السياسية والمؤسسية التي يجري اتخاذها على المستويين الوطني أو المحلي.

السؤال رقم ٥: لقد سبقت الإجابة على هذا السؤال أعلاه، حيث تم التشديد على مبدأ المساواة الذي يرعى جميع اللبنانيين بحيث يمكن للجميع أن يشاركون في النشاطات الثقافية والاجتماعية والدينية والاقتصادية أي في مختلف مظاهر الحياة العامة.

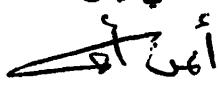
هذا من حيث المبدأ القانوني. أما عملياً، فإن الوضعين الاقتصادية والاجتماعية الستين العائدتين لبعض الفئات المهمشة قد يؤثراً على عدم إمكانية مشاركتها في جميع النشاطات المذكورة أعلاه وخاصة إذا كانت غير مجانية كما هي عليه الحال أحياناً.

السؤال رقم ٦: لا يوجد جواب لدى وزارة العدل على هذا السؤال.

هذا ما اقتضى بياته.

٢٠٢٤/٥/٧  
بيروت في

القاضي أنجيلا داغر القاضي أيمن أحمد





المدير العام لوزارة العدل

القاضي محمد محمود المصري





الجمهوريّة اللبنانيّة  
وزارة الخارجية والمهجرين



(من د) / د

عدد الصفحات: ٧١

عاجل

الرقم الصادر: ٨/٥٦٧ (أ)  
٢٠٢٤/٤/١٥  
بيروت في

جاتب وزارة العدل

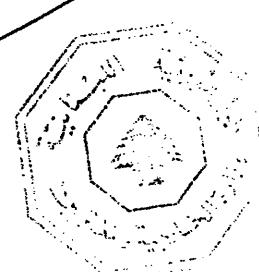
الموضوع: طلب معلومات حول مسألة الأقليات

إشارة إلى الموضوع أعلاه، نودعكم ربطاً نسخة من كتاب بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف رقم ٨/١٧٦ تاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٧ (الوارد إلينا بتاريخه)، المتضمن كتاب المقرر الخاص المعنى بمسألة الأقليات والذي يطلب بموجبه من حكومات الدول معلومات حول مسألة الأقليات، في مهلة أقصاها ٢٠٢٤/٥/١٠.

لتفضل بالإطلاع وإجراء المقتضى، والإفادة.

عن وزير الخارجية و المغتربين  
الأمين العام لوزارة الخارجية و المغتربين

السفير هاني الشميطي



وزارة العدل - الديوان  
٢٠٢٤/٥/٣٠  
الرقم ٣٧٥

حضره العاشر سيدة الجليل دامت  
حضره العاشر سيدة أمها آمنه

للطلائع أحبار لم يحضر قد تعميم الاقتراحات  
٢٠٢٤/٥/٣٠

المدير العام لوزارة العدل

القاضي محمد محمود المصري

نسخة إلى:  
- وزارة التربية والتعليم العالي  
- وزارة الشؤون الاجتماعية

رقم